

## **Experts Weigh-in on Banking Sector Investments in Development Projects**

Al Ahram | 7 September 2015

Various banking experts encouraged the sectors' investments in development projects and collaboration with the private sector on new ventures that aim to raise the country's economic productivity levels and push Gross Domestic Production growth rates up to the targeted 7%. Institutions, such as the Arab Investment Bank, have been using their own capital to fund new strategic projects in fields such as tourism, packaged products and securities brokerage, as well as around the Suez Canal.

Those moves were well-received by Egypt's businessmen and entrepreneurs, who expressed their faith in the strength of the domestic banking sector and its ability to fund any development project. Experts maintained that such investments will help foster a healthier business climate and also drive investor confidence upwards, since banks are the most cautious of investors, armed with an arsenal of expertise that allow them to make strategic choices that guarantee high productivity and returns.



## خبراء البنوك والاستثمار ورجال الأعمال :

# مساهمة البنوك في أنشطة الاستثمار توجد كيانات إنتاجية وخدمية قوية وتدفع النمو

تحقيق - إبراهيم العزب :

أكد خبراء البنوك ورجال الأعمال أن الجهاز المصرفي قادر على تمويل كافة المشروعات التي يحددها المخطط العام لمشروع تنمية محور قناة السويس إضافة إلى الدخول في عمليات شراكة مع القطاع الخاص من رعاوس أموالها في مشروعات تنموية وفقاً للتوجه العام لرفع معدل النمو إلى ٧٪ لتوفير فرص العمل والمساهمة في تخفيف حدة البطالة.

٢٥٪ من رأسمالها

يقول أحمد عبد المجيد مدير عام الفرع الرئيسي لبنك الاستثمار العربي أن البنوك تساهم في تأسيس شركات جديدة من رأس مال البنك وليست من أسواق المودعين وينسب لترصيد على ٢٥٪ من رأس مال البنك الإجمالي مشيراً إلى أن البنك المركزي المصري لم يضع شروطاً محددة في استغلالها ويمكن للبنك أن يتخرج وقتاً وبمنا، لكن بعد أن تحقق الشركة معدلات أداء اقتصادي قوي وتخفض المراكز المالية للشركة لرعاية الجهاز المركزي للحسابات ويراجع هذه القوائم البنك المركزي.

يضيف أن دخول البنوك في عمليات شراكة في مشروعات تنموية ينسعى جواً من الثقة العالية على هذه المشروعات مما يجذب مساهمين جدد للدخول في عمليات الشراكة لأن البنوك بالطبع تكون قد راجعت دراسة الجدوى للمشروع وتأكدت من جدويتها وترافق سير المشروع في جميع مراحلها من خلال خبراتها المتوافرة لديها في كافة المشروعات التنموية لذا فهي تساهم في مشروعات خدمية مثل السياحة وصناعية للتصنيع ستحتاج معيها مضاها المضم



شريف داور



معتز الألفي

حقوق التصويت في مجالس إدارات مثل هذه الشركات التي تساهم فيها. يقول أما المشروعات الخدمية مثل أعمال الفنادق أو الصناعية فإن البنوك تستغل خبراء الجدوى الاقتصادية لديها في دراسة المشروعات التي تشارك فيها ومتابعة أداؤها وعندما تحقق هذه المشروعات نسب نمو عالية في الإنتاجية فإنها تتخرج وتعيد استخدام حصتها في مشروعات أخرى مع وضع في الاعتبار أن المشروعات التي تتأخر منها تكون في أوج مجدها في الإنتاجية والربحية وفي هذه الحالة تحقق البنوك ربحية إنتاجية وخدمية ناتجة عن بيع حصتها في الأسهم.

ويبقى محسن رشاد وجود ما يعرف بالاستثمار التوجيهي لكن هناك توجه العام على سبيل المثال تجاه المشروعات الصغيرة فتجد البنك المركزي يمتنع حوافز للبنوك التي تسول هذا القطاع وهكذا بالنسبة لقطاع الإسكان لحدود الدخل بنظام التمويل العقاري. يضيف أن أموال

شركات السمسرة وتداول الأوراق المالية والتأجير التمويلي. يوضح محسن رشاد أن اتجاه كل بنك للمخول في عمليات شراكة في المشروعات التنموية تكون تابعة من التوجه العام في مصر ونظراً لأن هذه الاستثمارات تكون طويلة الأجل فإن البنوك تستثمر جزءاً من رؤوس أموالها ويحدد هذا الجزء وفقاً لملاحتها المالية والطبيعة ونوع المشروع علاوة على ذلك فإن هذه البنوك تحدد جداول زمنية لنسبة المساهمة ويكون كل بنك محدد له فترة زمنية معينة يتخارج عندها ويقوم بإعادة توزيع استثمارات مرة أخرى وفقاً لبرامج يحددها مع وضع في الاعتبار تحديد نمط محفظة الاستثمارات التي يجب أن تتميز بالربحية العالية لتوزيع الاستثمارات في المحفظة بغرض النمو الاقتصادي والربحية.

يقول أن مساهمة البنوك في الشركات المالية يكون لها النسبة الحاكمة لأن هذا المجال استثمار استراتيجي يكون مجالاته امتداداً

قد يغلب عليها الطابع الرقابي المتشدد في اتخاذ القرارات. يؤكد أن مشاركة البنوك تغرس الثقة في المتعاملين مع مثل هذه الشركات كما أنها تحسن من الهياكل التمويلية والمالية للشركات التي تساهم فيها وتدخل أنماط الحوكمة في الإدارة مشيراً إلى أن المرحلة الحالية تتطلب دوراً أكبر للجهاز المصرفي سواء في توفير التمويل أو المشاركة في المشروعات الكبرى.

تنوع اساليب التمويل يطالب حمدي رشاد رئيس لجنة الاستثمار بجمعية رجال الأعمال المصريين بضرورة استخدام كافة اساليب التمويل لإقامة المشروعات لتحقيق معدل النمو المستهدف الذي يسعى الرئيس السيسي إلى تحقيقه ومن بينها شراكة البنوك فهي تخلق كيانات إنتاجية وخدمية قوية تلبي احتياجات السوق وتدخل اساليب إدارة حديثة لضمان النجاح والربحية الناتجة عن الإنتاجية علاوة على أن رعاية الجهاز المركزي تضمن الجدية وعدم حدوث التجاوزات.

يقول الدكتور شريف داور أستاذ التمويل والاستثمار بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا : أن شراكة البنوك في المشروعات تخلق كيانات خدمية وإنتاجية قوية في الأسواق لأن البنوك تكون أكثر حرصاً على توظيف أموالها وإبداعات المودعين لذا فهي لديها إدارات للاستثمار مزودة بخبراء في معظم المجالات الفنية والإنتاجية بل إنهم يتعاقد مع خبراء وبيوت خبرة من الخارج ويمثل هذه المشروعات التي تشارك فيها تكون إنتاجيتها وربحياتها عالية لذا فإن دور البنوك في مثل هذه الظروف يكون مشجعاً

المشروعات لأنها قصيرة الأجل مشيراً إلى أن لجنة إدارة الأصول تقوم بتقييم عمليات الائتمان وتحديد الالتزامات ثم تضع جداول ملاحة الهيكل التمويلي الجدية والربحية العالية يرى الخبير المصرفي أحمد آدم أن إعلان الرئيس السيسي سعي إدارته بتحقيق معدل نمو ٧٪ يلزم على البنوك تنشيط إدارات الاستثمار لديها بأن تضع برامج وجدول للدخول في أعمال شراكة لعدد من المشروعات التنموية بجانب دورها في توفير التمويل اللازم لمشروعات محور قناة السويس مؤكداً أن شراكة البنوك تغرض الجدية والنجاح لئلا هذه البنوك توافر الخبراء المتخصصين لديها في كافة مجالات الإدارة وأعداد دراسات الجدوى والاستشاريين المتخصصين في النواحي الفنية المختلفة إضافة إلى الخبراء المتخصصين في التسويق.

تغرس الثقة أما رجال الأعمال فخرجوا بشراكة البنوك في المشروعات الاستثمارية الكبرى مؤكداً لها النجاح لأنها توفر التمويل والشيرات الفنية في معظم المجالات الاستثمارية والتنموية كما يقول معتز الألفي رئيس مجلس الأعمال المصري الكويتي. يضيف أن البنوك عادة ما تتأخر من هذه المشروعات بعد ٥ سنوات وفي حال استمرارها تتزايد قوة المشروع وإنتاجاته في مجالات الإنتاج المختلفة وكلما كانت حصة البنك كبيرة كلما كانت الشركة تتمتع بنشاط كبير في السوق مشيراً إلى أن شراكة البنوك لمشروعات القطاع الخاص تمثل قوة في سوق اليزنس لكن العقبة الوحيدة في هذا الاتجاه من الشراكة هو تدخل الجهاز المركزي للحسابات ورقابة البنك المركزي التي تجعل سير منظومة